دور السياسة الضريبية في تحقيق زيادة معدلات النمو الاقتصادي في مصر

بالتطبيق على الإيرادات الضريبية خلال الفترة من 2000 إلى 2020م

اعداد

الدكتور / ياسر محمود احمد

مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق – جامعة دمياط

العدد السابع يناير -2023

مقدمة

تحتل السياسة المالية مكانة مهمة بين السياسات الاقتصادية الأخرى؛ لأنها تستطيع القيام بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد القومي، وذلك من خلال أدواتها التي تعد من أهم الأدوات في تحقيق التنمية الاقتصادية، والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي.

ثانيًا: أهمية الدراسة

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى الدور الذي تلعبه السياسة المالية في الاقتصاد والنمو الاقتصادي خصوصًا مع التطورات الضريبية التي شهدتها مصر لكشف إيجابيات وسلبيات تطبيقها من أجل الوصول إلى نتائج تفيد متخذي القرار وواضعي السياسات، وما يُكسب هذه الدراسة أهميتها هو أنها جاءت لتسليط الضوء على مساهمة السياسة الضريبية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ثالثًا: هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على فاعلية السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي، كما يمكنها المساهمة في البحث العلمي بشأن هذه المسألة من خلال تحليل العلاقة بين مختلف متغيرات السياسة المالية وعلى رأسها السياسة الضريبية، والناتج المحلي الإجمالي في مصر.

رابعًا: الإشكالية

تلعب السياسة المالية دورًا أساسيًّا في التأثير على أداء النمو الاقتصادي، فالنفقات العامة والإيرادات وغيرها من أدوات السياسة المالية وبخاصة السياسة الضريبية قد تؤثر إيجابيًّا أو سلبيًّا على النمو الاقتصادي، ومما سبق يمكن صياغة التساؤلات التالية:

1- ماهية السياسة المالية والضريبية والنمو الاقتصادي؟

2- ما هو الجديد فى السياسة الضريبية والنمو الاقتصادي في مصر؟

3- ما هو تأثير السياسة الضريبية كإحدى أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في مصر؟

خامسًا: الفروض

تم فى هذه الدراسة طرح الفرضيات التالية

- أن السياسة المالية تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في مصر.

- أن هناك علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي وأنواع الإيرادات الضريبية في مصر.

سادسًا: منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على عدة مناهج علمية، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك لاستعراض ووصف أدوات السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي، كما تمت الاستعانة بالأساليب الكمية من خلال دراسة قياس متغيرات السياسة المالية متمثلة في أثر السياسة الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي في مصر من خلال برنامج Eviews9 .

سابعًا: حدود الدراسة

الحدود المكانية: تطبق الدراسة على جمهورية مصر العربية.

الحدود الزمانية: تطبق الدراسة على الفترة من 2000- 2020م.

ثامنًا: الدراسات السابقة

الدراسة الأولى:

تهدف دراسة (Ubesie Madubuko Cyril,2016) إلى تحليل مساهمة مختلف مكونات السياسة المالية في معدل نمو الاقتصاد النيجيري، حيث تناولت هذه الدراسة تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في نيجيريا، مستخدمةً

البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من النشرة الإحصائية للبنك المركزي النيجيري (CBN)، والتي تغطي الفترة من عام 1985 إلى عام 2015م، وقد تم استخدام الإحصاء الوصفي والطريقة التحليلية لمربعات الانحدار المتعدد (OLS) لتحليل البيانات بعد التأكد من استقرار البيانات.

كما تم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS) ordinary least squares) والطريقة التحليلية لمعادلة الانحدار المتعدد للتأكد من العلاقة بين النمو الاقتصادي ومكونات الإنفاق الحكومي باستخدام مزيج من البيانات والسلاسل الزمنية، مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات في مستويات الدخل، والاختلاف في مكونات الإنفاق الحكومي التي أخذت مزيجًا من النفقات الاستثمارية أو نفقات التنمية والنفقات الجارية أو المتكررة.

وتم اشتقاق النموذج من دالة الإنتاج التي تشمل المتغيرات المستخدمة في الدراسة على النحو التالي[1]:

$$\text{Real GDP} = a0 + a1\beta1 + a2 + \beta2 + a3\beta3 + a4\beta4 + Ui$$

حيث:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

a: الإنفاق على الخدمات العامة والأمن.

([1])Ubesie Madubuko Cyril: "The Effect of Fiscal Policy on Economic Growth in Nigeria", Journal of Finance and Accounting, (Nigeria: Journal of Finance and Accounting. Vol. 4, No. 3, May, 2016), pp. 143 144. At:

http://www.sciencepublishinggroup.com/i/jfa.

a: الإنفاق على الخدمات الاقتصادية.

A_4: الإنفاق على الخدمات الاجتماعية.

a4: الإنفاق على التحويلات.

وقد ركزت الدراسة على الفترة الزمنية (1980- 2015)، حيث حاولت أن تحدد مكونات الإنفاق العام التي يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي، وكانت نتائجها كالآتي:

للإنفاق على الخدمات الاقتصادية (الزراعة، النقل والاتصالات) عوائد هائلة على الاستقرار الاقتصادي والنمو، وتشير النتائج أيضًا إلى أن هذه النفقات تزاحم الاستثمار الخاص، ومن ثم هناك بعض الدلائل على وجود علاقة ارتباط إيجابية بين الإنفاق الحكومي على الخدمات الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وسوف تؤدي زيادة مخصصات الميزانية للخدمات الاقتصادية إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي، لذلك فإنه في الإنفاق العام من المهم ملاحظة أن فاعلية القطاع الخاص تعتمد على الاستقرار، والقدرة على التنبؤ بإطار الحوافز العامة الذي يشجع أو يحشد الاستثمار الخاص، ويعد الإنفاق الحكومي المنتج أو جودة الإنفاق الحكومي مهمين في تعزيز كفاءة وإنتاجية القطاع الخاص، حيث يبدو أن مستوى وكفاءة الإنفاق العام يحددان معدل النمو[1].

وكانت أهم نتائج التحليل أيضًا أن إجمالي الإنفاق الحكومي يرتبط ارتباطًا وثيقًا وإيجابيًّا بالإيرادات الحكومية، حيث تصل النفقات إلى ذروتها أسرع من الإيرادات، وكانت النفقات الاستثمارية أقل بكثير من النفقات المتكررة مما يدل

(1)Ubesie Madubuko Cyril: Op, cit, p. 144.

على ضعف النمو في اقتصاد البلاد، وبالتالي يوصي بأن تقوم الحكومة بصياغة وتنفيذ خيارات سياسة مالية قابلة للتطبيق[1].

الدراسة الثانية:

تناولت دراسة (Daniel MAmanja and Oliver Morrissey,2005) تقييم أثر هيكل السياسة المالية على النمو الاقتصادي باستخدام السلاسل الزمنية التي تغطي الفترة 1994–2002م باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS Ordinary Least Squares) لإجراء هذا التحليل لدولة مصر، ومعرفة أثر مختلف مكونات السياسة المالية على النمو الاقتصادي؛ لاختبار الفرضية القائلة بأن السياسة المالية ومكوناتها تعزز النمو الاقتصادي؛ وذلك باستخدام اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات، وبالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ (Error correction model (ECM الذي يدمج ديناميكيات المدى القصير والطويل، وقد اعتمدت الدراسة على اشتقاق المعادلة الآتية[2]:

$$Y - X_0 + X_1P_1 + X_2P_2 + X_3P_3 + U_1$$

حيثY= نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

P_1= إجمالي الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

([1])Iden.

([2])Daniel M'Amanja and Oliver Morrissey: Fiscal policy and economic growth in Kenya. Working Pape, (Nottingham: No. 05/06, University of Nottingham, Centre for Research in Economic Development and International Trade CREDIT, June, 2005), pp. 18-22. At:

www.nottingham.ac.uk/economics/research/credit.

$P_1 = E_1 + E_2$

E_1= إجمالي النفقات المتكررة الجارية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDPE).

E_2= إجمالي نفقات التنمية الرأسمالية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDPP).

P_2= إجمالي الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

$P_2 + R_1 + R_2 + R_3$

R_1= إجمالي الإيرادات الضريبية المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

R_2= إجمالي الإيرادات الضريبية غير المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

R_3= إجمالي الإيرادات غير الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

$P_3 = D_1 + D_2$

D_1= عجز الموازنة بالمنح كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

D_2= عجز الموازنة بدون المنح كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

وبعد اختبار التكامل المشترك، والمدى الطويل الثابت، وإعادة الصياغة والتقدير لنموذج تصحيح الخطأ Error correction model (ECM)، جاءت نتائج الدراسة بأنه في معظم الحالات لا توجد علاقة سببية في أي من الاتجاهين، وأن مكونات السياسة المالية للإيرادات العامة والنفقات العامة لها تأثير قوي على

النمو الاقتصادي فيما عدا متغير الضرائب غير المباشرة الذي كان له تأثير ضعيف على النمو الاقتصادي عند درجة 0.07[1].

الدراسة الثالثة:

تهدف دراسة (Ruba Abu Shihab,2014) إلى فحص العلاقة السببية بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الأردن بمنهجية Granger من أجل تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرين خلال الفترة 2000– 2012م، ووجدت الدراسة أن هناك علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والموازنة، وليس العكس بناءً على نتائج اختبارات السببية، وتساعد التغييرات في النمو الاقتصادي على شرح التغيرات التي تحدث في عجز الموازنة، وأن المتغيرات الاقتصادية المدرجة في هذه الدراسة هي عجز الميزانية المستخدمة كمؤشر لقياس: السياسة المالية، والتغيير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP)، وهو مؤشر لقياس النمو الاقتصادي، وبمعنى آخر فإن عجز الموازنة هو المتغير المستقل، والناتج المحلي الإجمالي هو المتغير التابع.

وقد اعتمدت الدراسة على دراسة الخصائص الإحصائية لكل من النمو الاقتصادي، وتوزيع الدخل باستخدام اختبار جذر الوحدة، واستخدام السببية بين المتغيرات باستخدام اختبار سببية جرانجر لتحديد السببية الاتجاهية بين المتغيرات، وأخيرًا اختبار وجود فرطية كوزنتس للأردن[2].

([1])Daniel M'Amanja and Oliver Morrissey: Op, cit, pp. 24-28.

([2])Ruba Abu Shihab: "The Causal Relationship between Fiscal Policy and Economic Growth in Jordan", International Journal of Business and Social Science. (Jordan: Vol. 5 No. 3, March, 2014), pp. 205-206.

وكانت نتائج الدراسة للعلاقة السببية بين السياسة المالية المتمثلة في عجز الموازنة، والنمو الاقتصادي في الأردن باستخدام اختبار جرانجر السببية، والارتباط المتبادل الداعم من 2000–2012م تدعم النتيجة من سببية جرانجر الفرضية القائلة بأن النمو الاقتصادي يسبب عجزًا في الميزانية، وأن هناك علاقة سببية بين عجز الميزانية ومعدل النمو ولكن في اتجاه واحد بحيث يكون للتغيرات في النمو الاقتصادي آثار على عجز الميزانية وليس العكس، حيث أظهرت الاختبارات السببية عدم وجود تأثير للتغيرات في عجز الموازنة على النمو الاقتصادي الحقيقي، لذلك فإن الاستنتاج الرئيسي المستخلص من هذا البحث هو أنه من أجل القضاء على مشكلة العجز المالي، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، يجب على الحكومة التركيز على السياسات التي تسهل وتحفز زيادة الاستثمار الخاص.

الدراسة الرابعة

على حبيطة، فاطنة قويدر، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة (1990- 2019م).**

وتهدف الدراسة إلى قياس أثر بعض أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، وهذه الأخيرة ممثلة في (مصر، الأردن، المغرب، السعودية) خلال الفترة 1990- 2019م، وذلك من خلال استخدام دراسة قياسية متمثلة في تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Data Panel). وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية: النفقات العامة لها تأثير إيجابي ومعنوي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بينما الإيرادات الضريبية لها تأثير سلبي عليه.

المبحث الثاني

الإطار النظري للدراسة

تحظى العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي باهتمام واسع في الدراسات المالية والاقتصادية كونها تؤثر على النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الطويل، ومصر كغيرها من الدول النامية تعتمد– بشكل كبير– على السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي نظرًا لضعف القطاع الخاص من جهة، ولوفرة الموارد المالية اللازمة لتطبيق السياسة المالية التوسعية من جهة أخرى.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية والسياسة الضريبية والنمو الاقتصادي

بدأ الاهتمام باستخدام مالية الحكومة والموازنة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي منذ دعوة الاقتصادي 'جون ماينرد كينز' بضرورة تدخل الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في أعقاب أزمة الكساد العظيم التي عانى منها العالم.

المحور الأول: ماهية السياسة المالية

أولًا: تعريف السياسة المالية:

هناك صعوبة في وضع تعريف موحد للسياسة المالية؛ لأن تعريفها يتم وفقًا للوظائف والأهداف التي تسعى هذه الأخيرة لتحقيقها، والتي تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة نظامها الاقتصادي، ودرجة تطورها، وهذا ما يقود في النهاية إلى تعدد التعاريف المتعلقة بالسياسة المالية؛ فهناك من قام بتعريفها بأنها:

"مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة [1].

وتعرف بأنها "عبارة عن تدخل الحكومة في الاقتصاد من خلال التحكم بالإيرادات والمصروفات الحكومية بغرض التأثير على مسار الاقتصاد" [2].

وتعرف أيضًا بأنها: "استخدام السلطات العامة (متمثلة في وزارة المالية والخزانة) لإيرادات الدولة ونفقاتها من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي"[3].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن السياسة المالية هي عبارة عن مجموعة الخطوات التي تتخذها الحكومة من أجل السيطرة على النفقات والضرائب لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.

ثانيًا: أهداف السياسة المالية:

أدى التوسع في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلى توسع وظيفة السياسة المالية، فبالإضافة إلى اعتبارها أداة تمويلية فإنها أصبحت تؤدي دورًا مهمًّا في

---

(1) لحسن دردوري والأخضر لقليطي، **أساسيات المالية العامة**، (القاهرة: دار حميثرا للنشر والترجمة، 2018)، ص 2.

(2) S, Naghshpour. 5 .P t Business: York New. Framework LM-IS the within Policy Fiscal). 2014.

(3) رمزي محمود، **التيسير الكمي- سياسة نقدية غير تقليدية لتنشيط الاقتصاد القومي**، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، (2019 ، ص 15.)

التأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف كما يلي[1]:

- زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى.
- زيادة حجم الإنتاج والإنتاجية في الاقتصاد.
- تحقيق التوظيف الكامل.
- تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار (محاربة التضخم والكساد).
- تحقيق عدالة توزيع الدخل بين الأفراد في المجتمع.

ثالثًا: أدوات السياسة المالية:

للسياسة المالية مجموعة من الأدوات تتمثل فيما يلي[2]:

السياسة الإنفاقية: وهي عبارة عن حجم التدخل الحكومي، والتكفل بالأعباء العمومية من قبل الدولة.

السياسة الضريبية: وهي سلوك الدولة وفقًا لخطة معينة تضعها لكي تسير عليها في شئونها الضريبية من أجل تحقيق أغراض مالية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية.

([1]) حسام علي داود، **مبادىء الاقتصاد الكلي**، طبعة 1، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، (2010م)، ص 341.

([2]) حسيبة مداني، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي **(رسالة دكتوراة)**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سيدي بلعباس، جامعة جيلالي، 2017م، ص ص 179- 203.

سياسة عجز الموازنة: وهي الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وقد يكون هذا العجز نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي أو تخفيض الإيرادات.

المحور الثاني: ماهية السياسة الضريبية:

تعد الضرائب أداة من أدوات السياسة المالية في مجال إعادة توزيع الدخول والثروات، وهي وسيلة فعالة في يد الدولة تستخدمها لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تفوق الغرض المالي للضريبة[1]؛ وذلك من خلال وضع السياسة الضريبية التي تخدم تلك الأهداف، وبناءً عليه تتناول الدراسة مفهوم السياسة الضريبية، وتطورها، وأهدافها المالية، وسماتها على النحو التالي:

أولًا: تعريف السياسة الضريبية:

تعد السياسة الضريبية أداة من أهم أدوات السياسة المالية؛ وذلك لما تحققه من أهداف في مجال التنمية الاقتصادية، حيث تعد عنصرًا من العناصر التي تؤثر على النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى الأدوار الفعالة لكل ضريبة في الإطار العام للهيكل الضريبي[2].

([1]) معوض السيد محمد خليل، السياسة الضريبية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في مصر، **رسالة دكتوراة**، نشرت بدار النهضة العربية، القاهرة ، 2010م، ص 6.

([2]) السيد عطية عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999م، ص 8.

وترتبط السياسة الضريبية بمعطيات النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتمثل أداة تستخدمها الدولة، وتكييفها لتحقيق برامج محددة، وتنفيذ الخطة الاقتصادية المناسبة. كما أن السياسة المالية بصفة عامة تستخدم السياسة الضريبية، والإنفاق العام، والقروض العامة للتأثير في أنشطة المجتمع الاقتصادية بالطرق المرغوبة، وتهتم السياسة المالية بتخصيص الموارد بين القطاعين العام والخاص، واستخدامها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وزيادة معدلات الدخل القومي[1].

ثانيًا: تطور السياسة الضريبية:

تتطور السياسة الضريبية وفقًا للتطور الذي يحدث في دور الدولة، والتحول من دولة الرفاهية إلى دولة المنافسة من خلال الدور التنظيمي والرقابي في حماية التعاملات والتعاقدات وحقوق الملكية.

وبتطور دور الدولة في العصر الحديث، وزيادة تدخلها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية أصبح للضريبة مفهوم معاصر يرتبط بوظيفتها كأداة مالية تمكن الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتوجيه النشاط الاقتصادي في وجهة معينة، وإن اختلفت درجات هذا التدخل وفق طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي السائد، ووفق مرحلة النمو التي وصل إليها المجتمع، ولذلك

([1])Dolan (Edwin G.) & Lindsey (David E.**), Economics The Dryden Press**, 1991, P. 252.

أصبحت الضرائب أداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة بعد أن تخلت عن حيادها التقليدي[1].

وهناك اختلاف للسياسة الضريبية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية؛ حيث تسعى الدول النامية إلى استخدام الضرائب باعتبارها وسيلة أساسية لتحقيق تراكم رأس المال اللازم للتنمية الاقتصادية، في حين تسعى الدول المتقدمة لاستخدام السياسة الضريبية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومعالجة الاختلالات التي تحدثها عملية التنمية الاقتصادية[2].

وتركز السياسة الضريبية في الدول المتقدمة بشدة على تحقيق التوظيف والتشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية، وللموارد الاقتصادية والبشرية، بينما تتجه تلك السياسة في الدول النامية نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورفع مستويات الدخل، وتحقيق الرفاهية مما يتطلب حفز وتشجيع الاستثمار، ورفع الكفاءة الإنتاجية، وترشيد الاستهلاك[3].

([1])Charles K. Rowley, **The political Economy of the Minimal Stat**e, Edward Elgar, United Kingdom, 1996, p. p 810 - 818.

([2])-Martin Feldistein, **The Effects of Taxation on Capital Accumulation**, National Bureau of Economic Research, 1987, p.205..

([3])Vito Tanzi and Howell Zee, **Tax policy for Developing Countries**, Economic Issues Series, No 27, (IMF), Washington, USA, March 2001, p. 2..

وهناك تطورات لحقت بالمجتمع المصري سواءً كان ذلك على المستوى الاقتصادي أم على المستوى السياسي؛ حيث أخذت السياسة الضريبية تلعب دورًا مهمًّا على مسرح الحياة الاقتصادية في أواخر السبعينيات مع بداية سياسة الانفتاح الاقتصادي، والتي صاحبها صدور العديد من القوانين الاقتصادية لمواكبة عمليه الإصلاح الاقتصادي كان أحدثها في مجال الضرائب المباشرة قانون الضرائب على الدخل رقم 91 لسنة 2005م وتعديلاته، وقانون الضرائب العقارية رقم 196 لسنة 2008م. وفي مجال الضرائب غير المباشرة قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم 67 لسنة 2016م، وقانون الجمارك رقم 66 لسنة 1963ن وتعديلاته، وكان أحدثها التعديل بالقانون رقم 95 لسنة 2005م[1].

ثالثًا: الأهداف المالية للسياسة الضريبية:

تساهم الإيرادات الضريبية في تمويل النفقات العامة، وإقامة المشروعات العامة، وتمويل السياسات الاقتصادية لحل المشاكل المتخلفة أو التي تمثل التخلف الاقتصادي في تلك الدول، كما تساهم في موازنة الدولة مساهمة فعالة لا يستهان بها مما يجعل الدول تهتم بتلك الإيرادات الضريبية، ومحاولة توظيفها لخدمة السياسة الاقتصادية، وبالتالي تعتبر الحصيلة الضريبية موردًا ماليًّا لا غنى عنه لمواجهة الأزمات التي تتعرض لها الدولة، وتعتمد معظم الدول على مجموعة من

([1]) لمزيد من التفصيل بشأن تطور الضرائب المباشرة وغير المباشرة في مصر راجع: د. صالح حامد، **الوسيط في شرح أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم 19 لسنة 5002 وتعديلاته**، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ، ص 1، 2.

الإجراءات والسياسات الضريبية بهدف زيادة حجم الإيرادات العامة، ومواجهة العجز المتزايد والمستمر في الموازنة العامة، ومن تلك الإجراءات ما يلي[1]:

1- الزيادة المتصاعدة على مراحل زمنية في معدلات الضرائب المفروضة.
2- فرض ضرائب وتحصيل رسوم جديدة على بعض الموارد والإيرادات المالية غير المستغلة.
3- محاربة التهرب الضريبي، وتحديث الهياكل الضريبية.
4- فرض الضرائب على المعاملات والوقائع التي يكون الطلب عليها غير مرن أو مرنًا نسبيًّا، وذلك ضمانًا لنسبة حصيلتها، وعدم تنافسها، وكذلك المعاملات والوقائع الأكثر شيوعًا من أجل زيادة الحصيلة.
5- الاعتماد بدرجة كبيرة على الضرائب غير المباشرة.
6- المحافظة على الوعاء الضريبي.

رابعًا: سمات السياسة الضريبية:

تسعى السياسة الضريبية إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، لذا فهي تتسم بعدة سمات من أهمها ما يلي[1]:

([1]) انظر:

-Shirley Dennis, **Escoffier Karen A.Fortin, Taxation for decision Makers**, 2006, Pearson Prentice hall,P 3.

- Editor Howell H, Taxing, **The Financial Sector, Concepts, Issues, and Practices, Editor Howell H. Zee**, International Monetary Fund, 2004, P 18.

1- تتسم السياسة الضريبية بحزمة متسعة ومتكاملة من البرامج والسياسات مما يستدعي ترابط وتناسق مكونات السياسة المالية من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

2- تعتمد على الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة كالحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة بهدف تشجيعها، وتشمل السياسة الضريبية كافة الإيرادات الضريبية للدولة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

3- تعد أهم أداة من أدوات السياسة المالية، وجزءًا مهمًّا من أجزاء السياسة الاقتصادية للمجتمع، وتسعى إلى تحقيق أهدافها، وبالتالي فهي تعد مرآة عاكسة لدور الدولة.

4- تعتبر أحد عناصر السياسة الاقتصادية للدولة، تؤثر وتتأثر بتطور الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذا يلزم أن تتفق أهداف السياسة الضريبية مع أهداف السياسة الاقتصادية والمالية للدولة.

المحور الثالث: مفهوم النمو الاقتصادي:

يعتبر من أهم الأهداف التي تسعى كل الدول إلى تحقيقه رغم اختلاف الأسس التي تقوم عليها تنظيماتها الاقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي.

=

([1]) لمزيد من التفصيل انظر: د. المرسي السيد حجازي، **النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 100.

أولًا: تعريف النمو الاقتصادي:

للنمو الاقتصادي عدة تعريفات، منها ما يلي: عرفه Kusents Simon "بأنه ارتفاع طويل المدى في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل يزيد عن النمو السكاني المطلوب لها." [1] ويمثل النمو الاقتصادي أحد العناصر الأساسية المكونة للتنمية، وإذا دققنا النظر في الكتابات العلمية المتخصصة في النمو نلاحظ العديد من تعريفات النمو الاقتصادي، إلا أنها تتفق في مضمونها حول الزيادة المستمرة والمنتظمة بشكل نسبي في الناتج القومي الإجمالي بحيث يفوق معدل نمو الناتج معدل نمو السكان[2].

بينما يراه البعض بأنه التوسع في الناتج الحقيقي، أو التوسع في دخل الفرد في الناتج الوطني الحقيقي، وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد، ويولد زيادة في الناتج الوطني الذي يعمل على حل بعض المشكلات الاقتصادية[3].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن النمو الاقتصادي يعني تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

ثانيًا: عناصر النمو الاقتصادي:

([1]) حسيبة مداني، **مرجع سبق ذكره**، ص 69.

([2]) الطاهرة السيد محمد حمية (2000)، **محاضرات في اقتصاد التنمية**، القاهرة: مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، ص 77.

([3]) الحاج بن زيدان (2011)، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر- قراءة تحليلية: 2000- 2010، العدد الأول، 2011، **مجلة الاستراتيجية والتنمية**، ص 3.

يشترط لتحقيق النمو الاقتصادي في أي مجتمع توافر مجموعة من العناصر التي يمكن حصرها فيما يلي[1]:

العمل: ويشير إلى مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها لإنتاج السلع والخدمات اللازمة لتلبية حاجاته.

رأس المال: هو إجمالي كمية السلع الموجودة في وقت معين في اقتصاد معين، فهو يساعد من ناحية على تحقيق التقدم التقني، ومن ناحية أخرى على توسيع الإنتاج من خلال الاستثمارات المختلفة.

التقدم التقني: ويعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية.

المحور الرابع: تطور الأداء الاقتصادي والإيرادات الضريبية بأنواعها

تعتمد الموازنة العامة للدولة على الضرائب بشكل كبير كونها أهم مصادر التمويل لما تمثله من مورد حقيقي يساهم في تمويل النفقات العامة المتزايدة، كما أن الضرائب تعد من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار مراعاة الجانب الاقتصادي، والذي تضطلع به الدولة في مختلف المجالات، ولا يترتب على هذا المصدر أي أعباء تمويلية على الخزانة العامة للدولة.

وتتمثل الإيرادات الضريبية في كافة ما تحصله الدولة من إيرادات ضريبية حددتها القوانين الملزمة بهذه الضرائب، حيث تنقسم الإيرادات الضريبية وفقًا لمصادر التحصيل، وطبقًا لتقسيم وزارة المالية بالبيان المالي عن الموازنة العامة

([1]) أماني غازي جرار، **منظمات الأعمال التنموية**، (عمان: دار اليازوري العلمية، 2018م)، ص 117.

للدولة إلى أربعة مكونات أساسية هي الضرائب العامة، والضرائب على المبيعات، والضرائب الجمركية، وباقي الإيرادات الضريبية، بالإضافة إلى المنح، وكذلك الإيرادات الأخرى المتمثلة أساسًا في الفوائد والأرباح المحققة من الهيئات الاقتصادية، وشركات قطاع الأعمال، فضلًا عن إيرادات الخدمات الحكومية. ويوضح الجدول رقم 1 تطور الناتج المحلي الإجمالي، وحجم الإيرادات الضريبية في مصر خلال الفترة من 2000 حتى 2020م.

أولًا: تطور الإيرادات الضريبية:

يتضح من تحليل بيانات الجدول رقم 1 أن الإيرادات الضريبية شهدت قفزة كبيرة منذ عام 2016م على عكس الفترة من 2000 وحتى عام 2015م، وهذا يرجع إلى تنفيذ إصلاحات تاريخية أدت إلى توسيع القاعدة الضريبية، وإرساء دعائم العدالة الضريبية، وحصر المجتمع الضريبي بشكل أكثر دقة، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي على النحو الذي أسهم في رفع الإيرادات الضريبية بنسبة 143% خلال الخمس سنوات من عام 2016/ 2020م بما يعكس تحسن الأداء الاقتصادي، ونشاط القطاع الخاص نتيجةً لتنفيذ العديد من الإصلاحات الضريبية المُحفزة للاستثمار، والتي تضمنت عددًا من التشريعات الضريبية لجذب الاستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء من خلال تعزيز الثقة مع المستثمرين ورجال الأعمال، وقد ساعدت تلك الإصلاحات في تحسين منظومة الضرائب من خلال إضفاء الغطاء التشريعي على السياسات الضريبية، والتي تضمنت القانون رقم 14 لسنة 2018م، والخاص بتجديد العمل بالقانون 79 لسنة 2016م بشأن إنهاء المنازعات الضريبية التي تنشأ أمام المحاكم، ولجان الطعن الضريبي، ولجان التوفيق والتظلمات، بالإضافة إلى إصدار القانون

رقم 174 لسنة 2018م الخاص بالتجاوز عن مقابل غرامات التأخير الإضافية والغرامات، وبتعديل أحكام قانون إنهاء المنازعات الضريبية للتيسير على الممولين، وتسريع وتيرة التحصيل الضريبي للخزانة العامة.

جدول رقم 1

تطور الأداء الاقتصادي والإيرادات الضريبية بأنواعها

القيمة بالمليار جنيه

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	الإيرادات الضريبية	الضريبة على الدخل	ضريبة المبيعات	الضريبة الجمركية	الضرائب الأخرى
2000	340.1	50	20	16.5	9.3	4.2
2001	358.7	51.4	21	17	9	4.4
2002	379	51	24	17	7	3
2003	417.5	55	25	18	8	4
2004	485.3	67	33	21	9	4
2005	536.4	76	37	25	8	6
2006	617.7	98	55	27	10	6
2007	745	114	66	30	10	8
2008	896	137	76	40	14	7
2009	1038.6	163	90	51	14	7
2010	1206.6	170	91	55	15	9
2011	1371.1	192	105	64	14	9

9	15	72	111	207	1570	2012
10	17	80	144	251	1860	2013
8	18.5	95	153.5	275	2130	2014
13	24	104	165	306	2443.9	2015
11	28	138	175	352	2709.4	2016
19	34	183	226	462	3470	2017
25	38	261	304	429	4437.4	2018
37	45	320	268	770	5322.3	2019
44	52	365	396	857	5860	2020

المصدر:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **الكتاب الإحصائي السنوي**، سنوات مختلفة.
- وزارة المالية والحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

شكل رقم 5

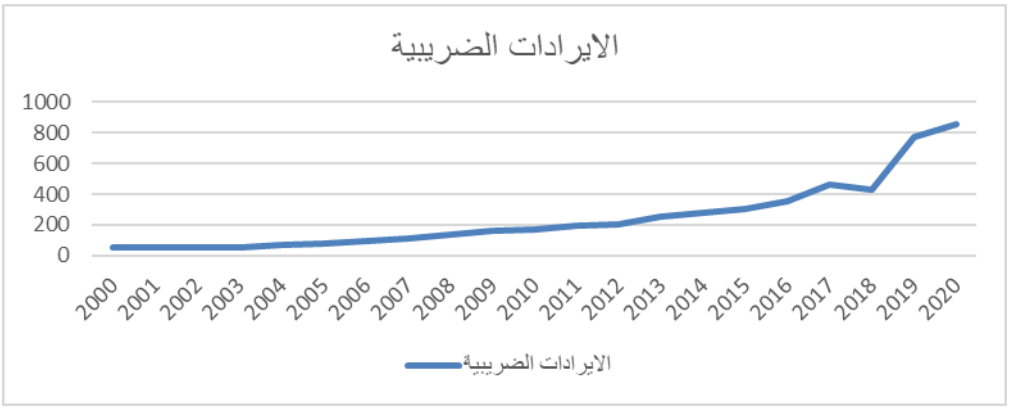

المصدر: تم إعداد الشكل بواسطة الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 1.

وفي عام 2020م تم إصدار قانون مد مدة إيقاف العمل بقانون ضريبة الأطيان الزراعية للتيسير على المزارعين، وقانون تعديل أحكام الضريبة العقارية، وإعفاء العقارات المستخدمة فعليًّا في أنشطة تجارية وخدمية من الضرائب المستحقة، بالإضافة إلى تعديل قانون الإجراءات الضريبية الموحد لدمج وتبسيط وميكنة إجراءات ربط وتحصيل الضريبة[1].

ويبين الجدول رقم 1 الإيرادات الضريبية وفقًا لمصادر تحصيلها خلال الفترة من عام 2000 حتى عام 2020م على النحو التالي:

أ- الضرائب العامة على الدخل:

تمثل الضرائب على الدخول والأرباح والدمغة العنصر الأساسي في الإيرادات الضريبية، حيث بلغ متوسطها إلى إجمالي الإيرادات الضريبية 45%، وبلغت أدنى نسبة لها وهي 35% في عام 2019م، وبلغت أقصى القيمة وهي 57% في عام 2013م، كما ارتفعت من 40% من إجمالي الإيرادات الضريبية في عام 2000 إلى 46% في عام 2020م.

(1)https://www.elbalad.news/5102375

.

شكل رقم 1

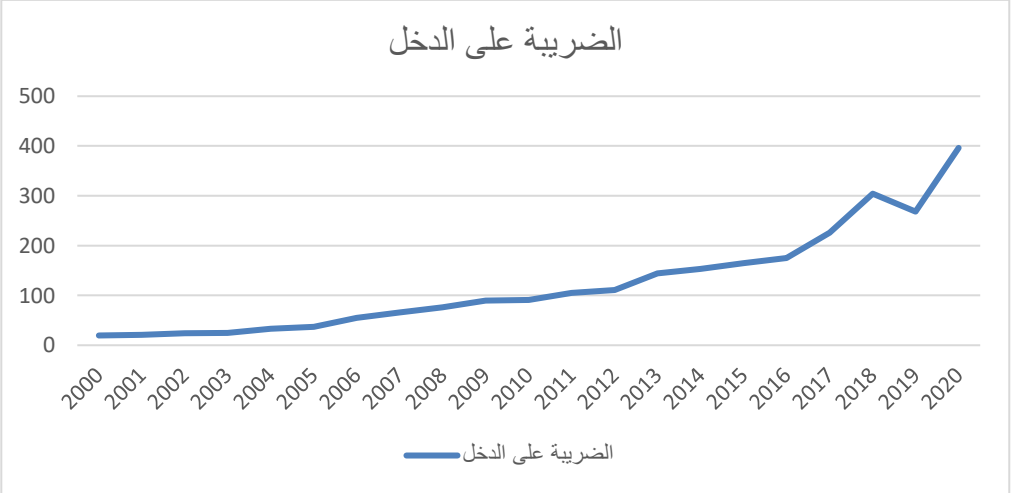

المصدر: تم إعداد الشكل بواسطة الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 1

ب- الضرائب على المبيعات:

يلاحظ أن الضرائب على المبيعات لم تشهد أية طفرات حتى عام 2015م، حيث بلغت في بداية الفترة حوالي 16.5 مليار جنيه، وصولًا إلى 103 مليارات جنيه في عام 2015م، أي بزيادة قدرها 87 مليار جنيه خلال 15 عامًا، بينما يتضح أنها زادت بشكل ملحوظ منذ عام 2016 وحتى عام 2020م، حيث بلغت في عام 2016م حوالي 138 مليار جنيه، وصولًا إلى 365 مليار جنيه، أي بزيادة بمقدار 227 مليار جنيه خلال 5 سنوات فقط، وهذا يرجع إلى التعديلات الضريبية على قانون الضريبة على المبيعات، ليصدر بدلًا منه قانون ضريبة القيمة المضافة فى عام 2016م، وهو القانون الذي سهل كثيرًا من الإجراءات

الضريبية، وأزال تشوهات كثيرة كانت موجودة في قانون ضريبة المبيعات، كما وُحد السعر العام للضريبة ليصبح بنسبة 14% للسلع والخدمات، وهو سعر ضريبي عادل، مع تحديد سعر مخفض للضريبة لتصبح 10% للخدمات المهنية، بالإضافة إلى ضريبة الجدول لبعض السلع والخدمات[1].

شكل رقم 2

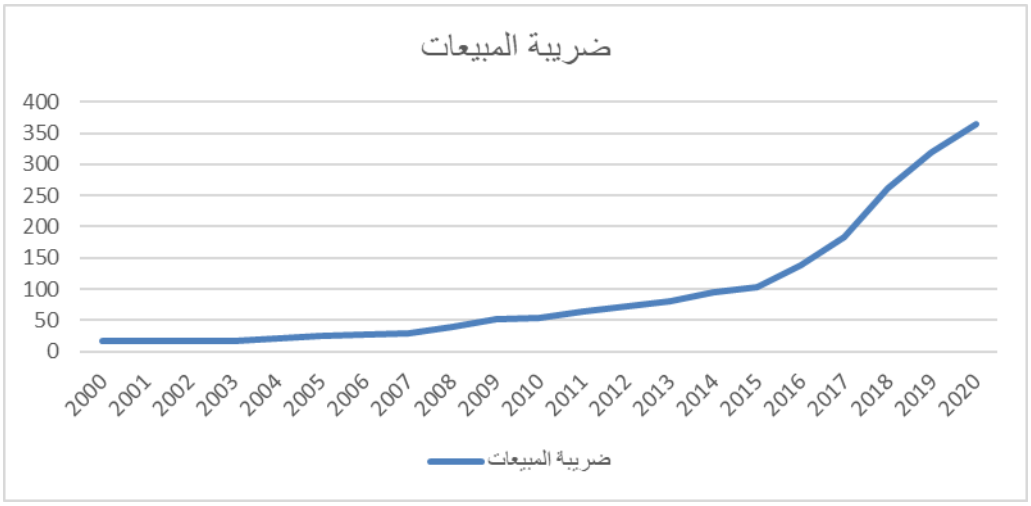

المصدر: تم إعداد الشكل بواسطة الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 1.

ب- الضرائب والرسوم الجمركية:

(1)https://m.akhbarelyom.com/news/newdetails./

تمثل الضرائب والرسوم الجمركية العنصر الثالث من حيث الأهمية النسبية لمصادر الإيرادات الضريبية؛ إذ بلغ متوسطها إلى إجمالي الإيرادات الضريبية 12%، وبلغت أدنى نسبة لها وهي 7% في عام 2019م، وبلغت أقصى قيمة لها وهي حوالي 20% في عام 2005م، ثم تراجعت من 20% من إجمالي الإيرادات الضريبية في عام 2000 إلى 6% في عام 2020م، وعند النظر إلى الضريبة الجمركية سيلاحظ أنها واحدة من أهم أدوات السياسة الضريبية التي تستخدم في إدارة الاقتصاد القومي، كما أنها تسهم في زياده الإنتاج، وتدعيم الصناعات الوطنية، وتحقيق الحماية التنافسية العادلة.

شكل رقم3

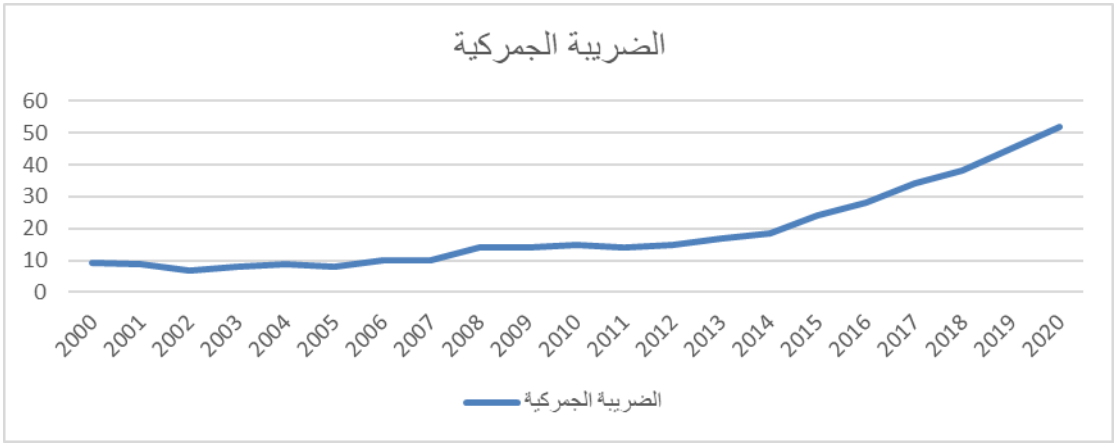

المصدر: تم إعداد الشكل بواسطة الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 1.

ت- الإيرادات الضريبية الأخرى:

وتشمل رسوم نسبة الموارد، ورسوم عبور قناة السويس، ورسوم الإجراءات القنصلية، ورسوم الموانىء، وضريبة الأراضي، وضريبة المباني، ورسوم نقل الملكية، ورسوم العبور، والمصروفات الإدارية للعمليات الاستيرادية، ورسوم تصاريح العمل، وتمثل الإيرادات الضريبية الأخرى البند الرابع من حيث الأهمية النسبية لمصادر الإيرادات الضريبية، إذ بلغ متوسطها إلى إجمالي الإيرادات الضريبية حوالي 10%، وبلغت أدنى قيمة لها وهي حوالي 3 مليارات جنيه عام 2003م، وأعلى قيمة لها في عام 2020م وهي حوالي 44 مليار جنيه.

شكل رقم 4

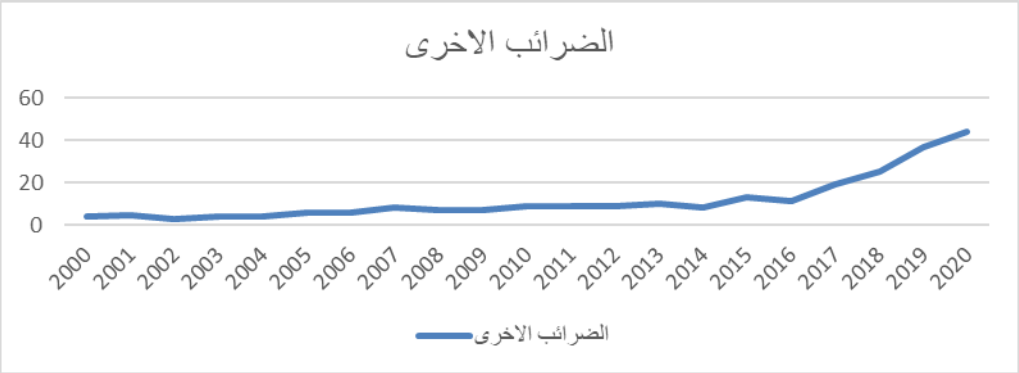

المصدر: تم اعداد الشكل بواسطة الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 1

ثانيًا: تطور الأداء الاقتصادي:

يتضح من الجدول السابق أن الناتج المحلي الإجمالي شهد خلال فترة الدراسة معدل نمو بلغ حوالي 410%، حيث بلغت قيمته في بداية الفترة حوالي 340

مليار جنيه، في حين بلغت قيمته في نهاية الفترة حوالي 5860 مليار جنيه، وتشير الإحصائيات إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يعود إلى نمو الأسواق الداخلية، فعلى سبيل المثال نجد أن هناك انتعاشًا في سوق العقارات خلال العام المالي 2017/ 2018م، حيث حقق نموًّا بنحو 7.13% مقارنةً بالعام المالي السابق، واستحوذ على 2.7% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى مصر خلال العام المالي 2017/ 2018م، كما ساهم بنحو 10% في الناتج المحلي الإجمالي، بينما ساهم قطاع البناء والتشييد بنحو 6% خلال العام المالي 2017/ 2018م، وسجل ثالث أعلى أداء بين القطاعات الاقتصادية خلال العام المالي 2017/ 2018م، وبلغ معدل العجز العام 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالي 2018/ 2019م مقابل 3.6% خلال نفس الفترة من العام المالي 2017/ 2018م، وبلغ الفائض الأولي 68.0% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز بنحو 3.0% خلال نفس الفترة، وبلغت قيمة الديون الخارجية 61.96 مليار دولار، أي ما يعادل 9.31% من الناتج المحلي الإجمالي في أواخر عام 2018 مقابل 88.82 مليار دولار، أي ما يعادل 2.33% من الناتج المحلي الإجمالي في أواخر عام 2017م، وبلغت قيمة خدمة الديون نحو 5.498 مليار جنيه مصري خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالي 2018/ 2019م، أي ما يعادل 5.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 2.448 مليار جنيه مصري خلال نفس الفترة من العام المالي 2017/ 2018م، أي ما يعادل 5.10% من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع عائد سندات

الخزانة لمدة ثلاثة شهور إلى 86.17% في فبراير 2019م مقابل 76.17% في فبراير 2018م [1].

شكل رقم 6

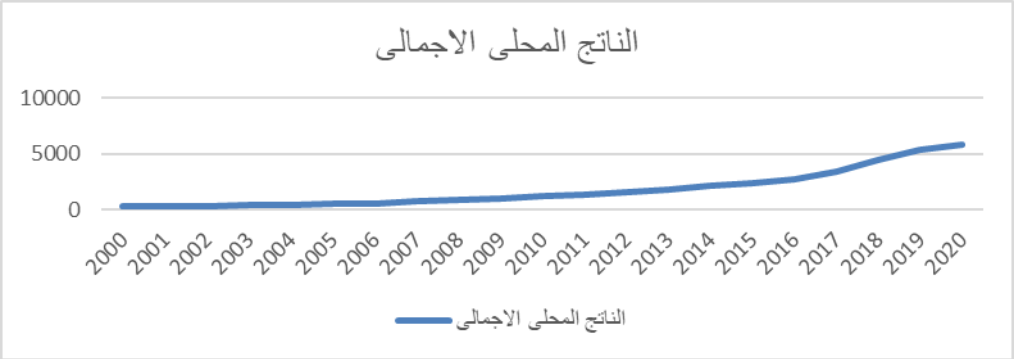

المصدر: تم إعداد الشكل بواسطة الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 1.

(1) **موقع وزارة التجارة** http://www.mti.gov.eg/Arabic/Reports.pdf **والصناعة.**

المبحث الثالث

الدراسة التطبيقية للدراسة

سيتم في دراستنا هذه قياس أثر الإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي متمثلًا في الناتج المحلي الإجمالي في مصر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية داخل البرنامج الإحصائي E.views 9، وتغطي البيانات المدة الزمنية (2008– 2020م) من خلال المعادلة التالية:

GDP = C(1) + C(2)*TOTALTAXS + C(3)*TAXSALES + C(4)*TAXINCOM + C(5)*CUSTMOSTAX + .C(6)*OTHERTAXS

أولًا: متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة في:

المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

المتغيرات المستقلة: تتمثل في خمسة متغيرات:

- إجمالي الضرائب TOTALTAXS
- ضرائب المبيعات TAXSALES*
- ضرائب الدخل TAXINCOM
- الضريبة الجمركية CUSTMOSTAX

- الضرائب الأخرى OTHERTAXS

أولًا: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

بعد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وجدنا أن متغيري الناتج المحلي الإجمالي وضرائب المبيعات مستقران عند الفرق الثاني، بينما استقرت باقى المتغيرات عند الفرق الأول.

جدول رقم 2

نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	level	1st difference	2 nd difference
GDP			عند مستوى معنوية 5% -2.578003
CUSTMOSTAX	----	-4.185969 عند مستوى معنوية 5%	
OTHERTAXS	---	-2.095061 عند مستوى معنوية 5%	----------
TAXINCOM	---	-5.401156 عند مستوى معنوية 1%	--------
TAXSALE	---	------	-3.938796 عند مستوى معنوية 1%
TOTALTAXS	---	-4.292232 عند مستوى معنوية 1%	-------

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

ثانيًا: اختبار جودة النموذج: قبل اعتماد النموذج لابد من اختبار جودة أداء هذا النموذج من خلال استخدام الاختبارات التالية:

1- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:** سنعتمد على إحصائية Jarque-Bera، ومنه نقبل فرضية العدم التي تنص على أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي، وقيمة الاحتمال لاختبار (jarque- Bera) أكبر من 5% تؤكد ذلك، أي أنه دليل على التوزيع الطبيعي للبواقي.

شكل رقم 7

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

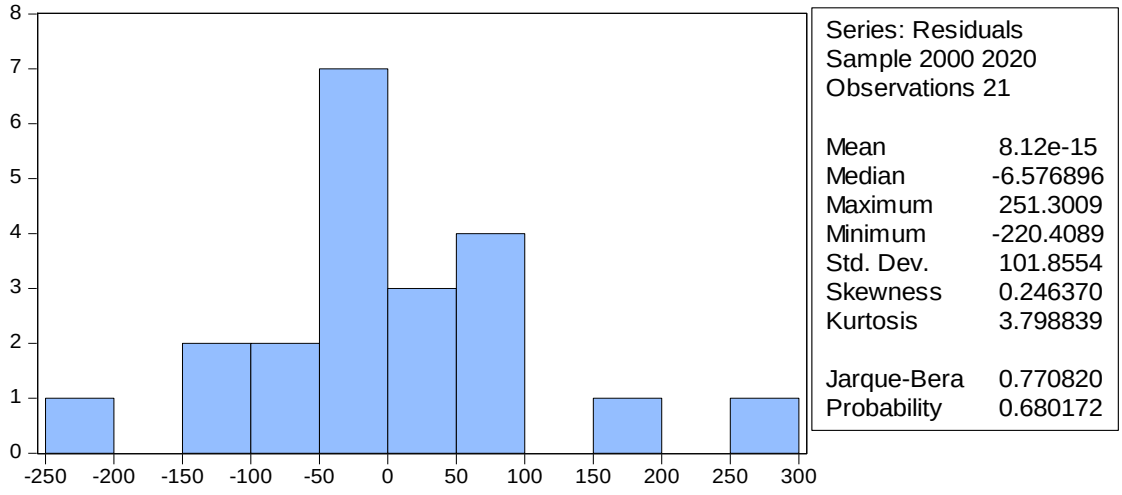

المصدر: مخرجات برنامج eviews9.

2- نتائج اختبار شرط تجانس تباين حدود الخطأ:

جدول رقم 3

نتائج اختبار شرط تجانس تباين حدود الخطأ

Heteroskedasticity Test: ARCH			
0.4487	Prob. F(1,18)	0.599955	F-statistic
0.4219	Prob. Chi-Square(1)	0.645115	Obs*R-squared

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/17/22 Time: 05:19
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0694	1.930970	4457.905	8608.083	C
0.4487	0.774568	0.270599	0.209597	RESID^2(-1)

10273.44	Mean dependent var	0.032256	R-squared
17279.54	S.D. dependent var	-0.021508	Adjusted R-squared
22.46835	Akaike info criterion	17464.38	S.E. of regression
22.56793	Schwarz criterion	5.49E+09	Sum squared resid
22.48779	Hannan-Quinn criter.	-222.6835	Log likelihood
1.746355	Durbin-Watson stat	0.599955	F-statistic
		0.448651	Prob(F-statistic)

المصدر: مخرجات برنامج eviews9.

يوضح الجدول رقم 3 اختبار شرط تجانس تباين حدود الخطأ، ومن بين هذه الاختبارات المتبعة اختبار (ARCH)، حيث xi2 obs R-squard=0.645115 <5%=3.84، ومنه نقبل الفرضية الصفرية على عدم وجود تجانس تباين حدود الخطأ، وما يدعم ذلك قيمة الاحتمال (0.4219) أكبر من 5%.

3- **اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي:**

جدول رقم 5

اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

0.0351	Prob. F(5,15)	3.239568	F-statistic
0.0533	Prob. Chi-Square(5)	10.90315	Obs*R-squared
0.1685	Prob. Chi-Square(5)	7.784733	Scaled explained SS

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/17/22 Time: 05:53
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0695	-1.954482	14539.86	-28417.90	C
0.7680	0.300362	82.26331	24.70878	TOTALTAXS
0.0342	-2.329154	302.6211	-704.8513	TAXSALES
0.5764	0.571087	137.4847	78.51578	TAXINCOM
0.1696	1.442790	2084.472	3007.454	CUSTMOSTAX
0.1201	1.648026	1677.243	2764.140	OTHERTAXS

9880.493	Mean dependent var	0.519197	R-squared
16938.00	S.D. dependent var	0.358930	Adjusted R-squared
22.10285	Akaike info criterion	13561.73	S.E. of regression
22.40128	Schwarz criterion	2.76E+09	Sum squared resid
22.16762	Hannan-Quinn criter.	-226.0799	Log likelihood
2.068259	Durbin-Watson stat	3.239568	F-statistic
		0.035097	Prob(F-statistic)

المصدر: مخرجات برنامج eviews9.

لإجراء هذا الاختبار نلجأ إلى اختبار Breusch Godfrey serial -) LM test)

ومن خلال الجدول رقم 5 نلاحظ أن 5% > obs R-squared=10.90315 ، وباحتمال أكبر من 5% وهذا ما يشير إلى عدم وجود مشكلة في النموذج، غير أنه وفقًا لقيمة R- Squared ومعنوية f- statistic يمكن قبول النموذج، وقد تم اختبار Durbin wattson stat، وكانت قيمته (2.068259)، وهي بين 0- 3، ومنه فإن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي لحد الخطأ، حيث إننا نقبل فرض العدم.

ثالثًا: تقدير الأثر باستخدام نموذج المربعات الصغرى Method: Least Squares

جدول رقم 6

تقدير الأثر باستخدام نموذج المربعات الصغرى Method: Least Squares

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 06/17/22 Time: 05:10
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.4283	0.814147	126.0952	102.6600	C
0.0126	2.831060	0.713419	2.019731	TOTALTAXS
0.0006	4.330113	2.624445	11.36415	TAXSALES
0.0103	2.932102	1.192320	3.496003	TAXINCOM
0.5603	0.595648	18.07733	10.76772	CUSTMOSTAX
0.0114	-2.883411	14.54569	-41.94119	OTHERTAXS

1818.810	Mean dependent var	0.996291	R-squared
1672.465	S.D. dependent var	0.995055	Adjusted R-squared
12.60762	Akaike info criterion	117.6125	S.E. of regression
12.90606	Schwarz criterion	207490.3	Sum squared resid
12.67239	Hannan-Quinn criter.	-126.3800	Log likelihood
2.261598	Durbin-Watson stat	805.8487	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: مخرجات برنامج eviews9.

ويمكن من خلال الجدول رقم 6 بالملاحق استنتاج ما يلي:

يلاحظ في القدرة التفسيرية للنموذج ككل أن قيمة معامل التحديد المعدلة (Adjusted R-squared) تساوي حوالي 0.99.5 مما يعني أن المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير نحو 99.5% من التغيرات الحادثة في متغير الناتج المحلي الإجمالي، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى منها الأخطاء العشوائية.

وتشير المعنوية الكلية للنموذج أن قيمة (F-statistic) بلغت نحو 805.8487، وأنها معنوية إحصائيًا، الأمر الذي يعني رفض الفرض العدمي القائل بعدم معنوية نموذج الانحدار المقدر، وقبول الفرض البديل القائل بمعنوية نموذج الانحدار، وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها أثر معنوي على ال GDP، أو أن واحدًا على الأقل من هذه المتغيرات له تأثير معنوي على GDP.

- **المعايير القياسية للنموذج:** بلغت قيمة معامل دربن واتسون في هذا النموذج نحو 2.261598، وبفحص القيمة الجدولية المقابلة تبين أن قيمة دربن واتسون تشير إلى عدم وجود انحدار زائف، وخلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة.

- **التفسيرات الاقتصادية للمعلمات المقدرة:**

GDP = 102.660002415 + 2.01973146416*TOTALTAXS + 11.3641453475*TAXSALES + 3.49600268552*TAXINCOM + 10.7677195266*CUSTMOSTAX - 41.9411941105*OTHERTAXS

يلاحظ من النتائج المقدرة في المعادلة السابقة أن هناك علاقة طردية بين كافة الإيرادات الضريبية ماعدا الضرائب الأخرى وبين GDP، وهذا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية التي تقول بأن الدخل القومي لدولة ما يتناسب طرديًا مع حجم الضرائب المحصلة ما عدا الضرائب الأخرى، فكانت العلاقة عكسية، وهذا لا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية السابقة، ومن المحتمل أن الضرائب الأخرى تراجعت حصيلتها بالرغم من زيادة الإيرادات الضريبية بأكملها في عدد من السنوات، ومن الممكن أن زيادة أحد أنواع الضرائب الأخرى وعلى رأسها الضرائب على الدخل هي التي فاقت التراجع في الضرائب الأخرى مما أدى إلى زيادة الحصيلة الضريبية بالكامل، وإحداث علاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ملحوظ في السنوات 2001/ 2002 و 2013/ 2014 و2015/ 2016 مع زيادة حجم الناتج الإجمالي.

- وبعد بناء النموذج المقدر لا يمكننا رفض نتائجه، وبالنظر إلى نتائج التقدير يتضح أن متغيرات الإيرادات الضريبية **(الضرائب على الدخل– ضرائب المبيعات– الضرائب الجمركية– الضرائب الأخرى)** لها تأثير معنوي على النمو الاقتصادي المصري متمثل في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، والنموذج في مجمله معنوي، وهذا الأمر يجعلنا نقبل به، حيث إنه معنوي في مجمله، فبالتالي يمكن قبول الفرض البديل الذي يقضي بمعنوية ذلك التأثير، وهذا يشير إلى أن السياسة الضريبية في مصر خلال الفترة الممتدة من عام 2000 وحتى عام 2020م لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي المصري متمثل فى الناتج المحلي الإجمالي.

النتائج والتوصيات

أولًا: النتائج:

نستنتج من هذه الدراسة ما يلي:

- أن الإيرادات الضريبية شهدت قفزة كبيرة منذ عام 2016 وحتى عام 2020م على عكس الفترة من 2000 وحتى عام 2015م، وهذا يرجع إلى تنفيذ إصلاحات تاريخية أدت إلى توسيع القاعدة الضريبية، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي على النحو الذي أسهم في رفع الإيرادات الضريبية إلى 143% خلال الخمس سنوات في الفترة من عام 2016/ 2020م.
- أن الناتج المحلي الإجمالي شهد خلال فترة الدراسة معدل نمو بلغ حوالي 410%، حيث بلغت قيمة الناتج في بداية الفترة حوالي 340 مليار جنيه، في حين بلغت قيمته في نهاية الفترة حوالي 5860 مليار جنيه، وتشير الإحصائيات إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يعود إلى نمو الأسواق الداخلية.
- بعد بناء النموذج المقدر لا يمكننا رفض نتائجه، وبالنظر إلى نتائج التقدير يتضح أن متغيرات الإيرادات الضريبية **(الضرائب على الدخل– ضرائب المبيعات– الضرائب الجمركية– الضرائب الأخرى)** لها تأثير معنوي على النمو الاقتصادي المصري متمثل في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، والنموذج في مجمله معنوي، وهذا الأمر يجعلنا نقبل بهذا النموذج، حيث إنه معنوي في مجمله، فبالتالي يمكن قبول الفرض البديل الذي يقضي بمعنوية ذلك التأثير، وهذا يشير إلى أن السياسة الضريبية في مصر خلال الفترة الممتدة من عام 2000 وحتى عام 2020م لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي المصري متمثل في الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيًا: التوصيات:

1- ضرورة فتح قنوات جديدة لتمويل الضرائب، وزيادة الاعتماد على الضرائب الأخرى لزيادة الحصيلة الضريبية، ومن ثم التأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي.

2- ضرورة الإسراع في عمليات التحول الرقمي لمنظومة الضرائب لزيادة الحصيلة الضريبية، ومنع التهرب الضريبي.

3- يجب الاهتمام بالضريبة على القيمة المضافة بدلًا من الضريبة على المبيعات حيث يعد ذلك أفضل للأداء الاقتصادي في الأجل الطويل.

4- يجب تطبيق برامج تدريبية على مستوى عالٍ من أجل الإصلاح الضريبي والإداري، ومنع التهرب الضريبي، ورفع مستوى الوعي الضريبي لدى الممولين والمحصلين.

5- زيادة تحقيق معدلات الأمن والاستقرار السياسي مما يؤثر على جذب الاستثمارات، وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية، وتوجيهها نحو تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي.

المراجع

أولًا: مراجع باللغة العربية:

1- لحسن دردوري والأخضر لقليطي، **أساسيات المالية العامة**، (القاهرة: دار حميثرا للنشر والترجمة، 2018م).

2- الطاهرة السيد محمد حمية: **محاضرات في اقتصاد التنمية**، (القاهرة: مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، 2000م).

3- الحاج بن زيدان: أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر – قراءة تحليلية: 2000- 2010م، العدد الأول، 2011م، **مجلة الاستراتيجية والتنمية**، (2011م).

4- رمزي محمود: **التيسير الكمي- سياسة نقدية غير تقليدية لتنشيط الاقتصاد القومي**، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2019).

5- حسام علي داود: **مبادىء الاقتصاد الكلي**، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2010م).

6- السيد عطية عبد الواحد: **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، القاهرة، 1999م).

7- صالح حامد: **الوسيط في شرح أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم 19 لسنة 2002 وتعديلاته**، دراسة مقارنة، (القاهرة: دار النهضة العربية القاهرة، 2010م).

8- المرسي السيد حجازي: **النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1998م).

9- أماني غازي جرار: **منظمات الأعمال التنموية**، (عمان: دار اليازوري العلمية، 2018م).

10- حسيبة مداني: أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي، **(رسالة دكتوراه)**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، (سيدي بلعباس: جامعة جيلالي، 2017م).

11- معوض السيد محمد خليل، السياسة الضريبية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في مصر، **رسالة دكتوراه**، نشرت بدار النهضة العربية، القاهرة، 2010م .

ثانيًا: مراجع باللغة الإنجليزية:

1- Ubesie Madubuko Cyril: "**The Effect of Fiscal Policy on Economic Growth in Nigeria**", Journal of Finance and Accounting, (Nigeria: Journal of Finance and Accounting. Vol. 4, No. 3, May, 2016), http://www.sciencepublishinggroup.com/i/jfa.

2- Daniel M'Amanja and Oliver Morrissey: **Fiscal policy and economic growth in Kenya. Working Pape**, (Nottingham: No. 05/06, University of Nottingham, Centre for Research in Economic Development and International Trade CREDIT, June, 2005),. At:www.nottingham.ac.uk/economics/research/credit..

3- Ruba Abu Shihab: **"The Causal Relationship between Fiscal Policy and Economic Growth in Jordan"**, International Journal of Business and Social Science. (Jordan: Vol. 5 No. 3, March, 2014),.

4- Dolan (Edwin G.) & Lindsey (David E.**), Economics The Dryden Press**, 1991.

5- Charles K. Rowley, **The political Economy of the Minimal Stat**e, Edward Elgar, United Kingdom, 1996,.

6- -Martin Feldistein, **The Effects of Taxation on Capital Accumulation**, National Bureau of Economic Research, 1987,..

7- Vito Tanzi and Howell Zee, **Tax policy for Developing Countries**, Economic Issues Series, No 27, (IMF), Washington, USA, March 2001.

8- Shirley Dennis, **Escoffier Karen A.Fortin, Taxation for decision Makers**, 2006, Pearson Prentice hall,.

9- Editor Howell H, Taxing, **The Financial Sector, Concepts, Issues, and Practices, Editor Howell H. Zee**, International Monetary Fund, 2004,.
10- S, Naghshpour. t Business: York New. Framework LM-IS the within Policy Fiscal). 2014. (

مواقع الإنترنت الرسمية :
1- وزارة التجارة والصناعة
الرابط http://www.mti.gov.eg/contacts.htm
2- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
الرابط http://www.capmas.gov.eg
3- وزارة المالية المصرية، الرابط :
http://www.mof.gov.eg/Arabic/Pages/Home.aspx

الملاحق

جدول رقم 7

اختبار جذر الوحدة للناتج المحلى الاجمالى " المصدر: مخرجات برنامج **eviews9**"

Null Hypothesis: D(GDP,2) has a unit root

Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat		
0.0132	-2.578003	Phillips-Perron test statistic	
	-2.699769	1% level	Test critical values:
	-1.961409	5% level	
	-1.606610	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.ئ

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

22754.74 Residual variance (no correction)
22654.11 HAC corrected variance (Bartlett kernel)

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,3)
Method: Least Squares
Date: 06/17/22 Time: 04:43
Sample (adjusted): 2003 2020
Included observations: 18 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0193	-2.583000	0.276721	-0.714770	D(GDP(-1),2)

-19.38333	Mean dependent var	0.273231	R-squared
182.0746	S.D. dependent var	0.273231	Adjusted R-squared
12.98152	Akaike info criterion	155.2200	S.E. of regression
13.03098	Schwarz criterion	409585.3	Sum squared resid
12.98834	Hannan-Quinn criter.	-115.8337	Log likelihood
		1.586654	Durbin-Watson stat

جدول رقم 8

اختبار جذر الوحدة الضريبة الجمركية **المصدر: مخرجات برنامج eviews9**

Null Hypothesis: D(CUSTMOSTAX) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			
Prob.*	Adj. t-Stat		
0.0194	-4.185969	Phillips-Perron test statistic	
	-4.532598	1% level	Test critical values:
	-3.673616	5% level	
	-3.277364	10% level	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19			
2.621903	Residual variance (no correction)		
3.393088	HAC corrected variance (Bartlett kernel)		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(CUSTMOSTAX,2) Method: Least Squares Date: 06/17/22 Time: 04:48 Sample (adjusted): 2002 2020 Included observations: 19 after adjustments			
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0008	-4.115444	0.252131	-1.037633	D(CUSTMOSTAX(-1))
0.0618	-2.008340	1.027657	-2.063885	C
0.0029	3.507228	0.113992	0.399796	@TREND("2000")
0.384211	Mean dependent var		0.519081	R-squared
2.398903	S.D. dependent var		0.458966	Adjusted R-squared
4.117567	Akaike info criterion		1.764514	S.E. of regression
4.266689	Schwarz criterion		49.81616	Sum squared resid
4.142804	Hannan-Quinn criter.		-36.11689	Log likelihood
1.882883	Durbin-Watson stat		8.634804	F-statistic
			0.002861	Prob(F-statistic)

جدول رقم 9

اختبار جذر الوحدة للضرائب الاخرى "**المصدر: مخرجات برنامج eviews9**"

Null Hypothesis: D(OTHERTAXS) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
Prob.*	Adj. t-Stat			
0.0377	-2.095061	Phillips-Perron test statistic		
	-2.692358		1% level	Test critical values:
	-1.960171		5% level	
	-1.607051		10% level	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19				
13.33377	Residual variance (no correction)			
13.98165	HAC corrected variance (Bartlett kernel)			
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(OTHERTAXS,2) Method: Least Squares Date: 06/17/22 Time: 04:51 Sample (adjusted): 2002 2020 Included observations: 19 after adjustments				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0555	-2.047053	0.218798	-0.447891	D(OTHERTAXS(-1))
0.357895	Mean dependent var		0.182469	R-squared
4.149206	S.D. dependent var		0.182469	Adjusted R-squared
5.533440	Akaike info criterion		3.751605	S.E. of regression
5.583148	Schwarz criterion		253.3417	Sum squared resid
5.541853	Hannan-Quinn criter.		-51.56768	Log likelihood
			2.580647	Durbin-Watson stat

جدول رقم 10

اختبار جذر الوحدة لضرائب الدخل **المصدر: مخرجات برنامج eviews9**

Null Hypothesis: D(TAXINCOM) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat		
0.0004	-5.401156	Phillips-Perron test statistic	
	-3.831511	1% level	Test critical values:
	-3.029970	5% level	
	-2.655194	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

893.9157	Residual variance (no correction)
1324.735	HAC corrected variance (Bartlett kernel)

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TAXINCOM,2)
Method: Least Squares
Date: 06/17/22 Time: 04:54
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	-5.149519	0.329173	-1.695084	D(TAXINCOM(-1))
0.0033	3.418005	8.428752	28.80952	C

6.684211	Mean dependent var	0.609353	R-squared
49.14695	S.D. dependent var	0.586374	Adjusted R-squared
9.844015	Akaike info criterion	31.60826	S.E. of regression
9.943430	Schwarz criterion	16984.40	Sum squared resid
9.860840	Hannan-Quinn criter.	-91.51814	Log likelihood
1.292379	Durbin-Watson stat	26.51754	F-statistic
		0.000080	Prob(F-statistic)

جدول رقم 11

اختبار جذر الوحدة لضرائب المبيعات **المصدر: مخرجات برنامج eviews9**

Null Hypothesis: D(TAXSALES,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat			
0.0085	-3.938796	Phillips-Perron test statistic		
	-3.857386		1% level	Test critical values:
	-3.040391		5% level	
	-2.660551		10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

138.6927	Residual variance (no correction)
138.6927	HAC corrected variance (Bartlett kernel)

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TAXSALES,3)
Method: Least Squares
Date: 06/17/22 Time: 04:59
Sample (adjusted): 2003 2020
Included observations: 18 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0012	-3.938796	0.264686	-1.042544	D(TAXSALES(-1),2)
0.4024	0.860129	3.067293	2.638267	C

-0.750000	Mean dependent var	0.492291	R-squared
17.00714	S.D. dependent var	0.460559	Adjusted R-squared
7.992360	Akaike info criterion	12.49117	S.E. of regression
8.091290	Schwarz criterion	2496.469	Sum squared resid
8.006001	Hannan-Quinn criter.	-69.93124	Log likelihood
1.881504	Durbin-Watson stat	15.51411	F-statistic
		0.001174	Prob(F-statistic)

جدول رقم 12

اختبار جذر الوحدة لاجالى الضرائب **المصدر: مخرجات برنامج eviews9**

Null Hypothesis: D(TOTALTAXS) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat		
0.0038	-4.292232	Phillips-Perron test statistic	
	-3.831511	1% level	Test critical values:
	-3.029970	5% level	
	-2.655194	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

5854.468	Residual variance (no correction)
6593.038	HAC corrected variance (Bartlett kernel)

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TOTALTAXS,2)
Method: Least Squares
Date: 06/17/22 Time: 05:01
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0005	-4.279350	0.243098	-1.040301	D(TOTALTAXS(-1))
0.0490	2.120222	20.71820	43.92719	C

4.505263	Mean dependent var	0.518589	R-squared
113.2990	S.D. dependent var	0.490270	Adjusted R-squared
11.72336	Akaike info criterion	80.89023	S.E. of regression
11.82278	Schwarz criterion	111234.9	Sum squared resid
11.74019	Hannan-Quinn criter.	-109.3720	Log likelihood
1.968562	Durbin-Watson stat	18.31283	F-statistic
		0.000507	Prob(F-statistic)